

التداول بين القصد والبيان

Trading between intention and statement



د. عبد الله محمد غلام

جامعة نواكشوط (موريتانيا)

abdallahiagor@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/04/13 تاريخ القبول للنشر: 2019/05/25



ملخص:

يسعى هذا المقال إلى بيان أن اللغة في إطار تداولها بين متكلمٍ ومخاطبٍ لا تسعى دائما إلى الوضوح والبيان، بل هي محكمة بقصد المتكلم الذي يتخذ من الخفاء وتشويش المعنى في بعض المقامات الخطابية مطيةً لتحقيق المقصد الذي يرمي إليه من خلال إنجازه اللغوي، وليس معنى هذا أنّ الخطاب في مأمّنٍ من تأثير المخاطب، بل إنّ حال المرسل إليه لا بُدّ من اعتبارها في أيّ عملية تواصلية. وسيتطرق هذا المقال إلى ثنائية الوضوح والخفاء في اللغة حالّ التداول، وعلاقة ذلك بأحوال طرقيّ الخطاب.

Abstract:

This article argues that language, in the context of sender-receiver interaction, does not always aim at clarification and explanation. It is, rather, linked to the meaning conveyed by the sender who tends to mystify and blur the meaning in certain speech contexts as to express their own intended meaning through linguistic effort. This does not mean that the receiver has no impact on the speech, but rather that the condition of the receiver does matter in any type of communication. This article highlights the duality of mystification and demystification in language interaction in relation to the positions of both speech parties.

مقدمة:

اللغة ظاهرة اجتماعية، ووسيلة تواصلية، يُحمّلها المتداولون أفكارهم وعواطفهم ورغباتهم، بواسطة تضامّ مجموعات من الوحدات الدلالية، تتألف كل وحدة منها من مُتتاليات صوتية.

وهو ما يعني أنّ اللغة الكلامية ممارسة وحركة فيسيولوجية مُعبّرة عن غرض، بحيث إذا لم تُصحب هذه الحركة بمعنى فلا يمكن تسميتها كلاماً، إذ المعنى الكامن في النفس لا يُتصوّر أنّ يسعى المتكلم إلى نقله إلى نفسه بواسطة الكلام، وإنما الكلام وسيلة لإيصاله ونقله إلى الغير.

ولا شك أنّ عدم محدودية المعاني في مُقابل محدودية الألفاظ المُعبّرة عنها أمرٌ قد لا يستسيغه الفكر - على المستوى النظري على الأقل - وهو ما يدفع المتكلم إلى التلاعب بالألفاظ لتستوعب المعاني المختلفة.

وإذا ما اعتبرنا هذا التلاعب مقصداً تداولياً لا مناص منه، فإننا نُصادف المتكلمين يتلاعبون أحياناً بمُخاطبيهم، بأن يُصدروا كلاماً يحمل في طياته نوعاً من الخداع المُطّن المقصود، وهو ما يعني أنّ خفاء المعنى وتشويشه قد يكون غرضاً من أغراض التواصل

اللغوي، شأنه شأن إظهار المعنى وجلائه. وبما أنّ اللغة هي وسيلة حمل المعنى في تواصلنا اليومي فإنّ الخداع أمرٌ مُحتمل يُمكن أن تستوعبه اللغة فيكون معنى من معاني الكلام. وإذا كانت عملية التواصل اللغوي هذه تتألف من مُرسل هو المتكلم، ورسالة هي المعنى المقصود، وقناة هي الصوت المعبر، ومُرسل إليه هو المخاطب. فإنّ نفس العملية التي يقوم بها المتكلم من ربط بين الألفاظ في تكوين رسالته هي نفسها الطريقة التي يقوم بها المخاطب لفكّ الرسالة، فتكون اللغة انطلاقا من ذلك وسيلة المخاطب لفكّ أيّ تشفيرٍ يصدر من المتكلم.

ويسعى هذا المقال إلى كشف جوانب من خداع اللغة التداولي المبيّن في مقدمة هذا المقال، وكيف تكون اللغة وسيلة للإيضاح والغموض. ثم كيف تكون المؤشرات اللغوية دلائل فكّ التشفير المقصود من لدن المتكلم، وكيف تعجز اللغة كذلك عن تحديد مقاصد الكلام. بمعنى ما هو الخداع الذي قد تحمله اللغة؟ وما حدود قدرتها على حلّ ذلك الخداع؟.

سنتناول هذا الموضوع من خلال محورين أساسيين، بحيث نعتمد في جانبٍ من هذا المقال على البعد النظري، انطلاقا من قضايا المعنى في الدرس اللغوي العربي، وفي جانبٍ آخر على بعدٍ تطبيقي، يتناول بعض التراكيب تكون مجالا لما أسّس له الجانب النظري.

أولا: اللغة الكلامية والمعنى في الدرس النحوي العربي: اللغة الكلامية هي أنجح وسيلة للتواصل البشري، وهي إلى طبيعة الإنسان وفطرته أدخل من غيرها، إذ اللغة "نظام من الرموز اللفظية الاعتبارية التي يتم عن طريقها التعاون بين أفراد الجماعة الاجتماعية¹"، وهي بذلك تُمثّل "شفرة المشاركة الاجتماعية أو النظام الاصطلاحي، والتي من شأنها أن تُقدم الأفكار من خلال استخدام الرموز، وكذلك القواعد التي تحكم الارتباطات بين تلك الرموز²" وهي القضايا التي نحاول الكشف عن طبيعتها تداوليا وتركيبيا بين متكلمٍ ومُخاطب، وذلك من خلال النقاط التالية:

I . الدلالة: حين نتحدّث عن الدلالة فإننا نقصد الوحدات المعجمية بمعزل عن التركيب، وانطلاقاً من ذلك فإننا نستخدم الدلالة في مقابل المعنى، فاللفظ الأول نستخدمه للمفردات، والثاني نستخدمه للتركييب. "فنحن عندما نتحدث عن "الدلالة" في النظرية النحوية العربية لا نزال في مستوى الوضع، أي المستوى اللغوي دون تدخّل مؤشرات أخرى خاصة بالاستعمال كالتأليف (السياق) والمقام والمتكلم والمخاطب، وعندما نتحدث عن "المعنى" فنحن خرجنا من مستوى الوضع إلى مستوى الإجراء، أي خرجنا من النظام اللغوي التجريدي إلى الاستعمال، فيتحول اللفظ المجرد إلى ألفاظ متفاعلة، وتتحول اللغة إلى خطاب، و"الدلالة" إلى "إحالة" فيظهر القصد ويخرج إلى العالم بعد أن كان كامناً مُخْتَرَنًا في الذهن³."

وإن البحث في الدلالة يُجتمِمُ البحث في مفهوم الكلمة، ذلك المفهوم الذي ظلّ سائداً في التحليل اللغوي إلى وقت قريب. فما هي الكلمة إذن؟

I - 1 - مفهوم الكلمة: دأب الباحثون على اعتبار الكلمة أصغر وحدة من حيث التمثيل الخارجي، واعتمدها كأداة للتحليل التركيبي، لكنهم حين نظروا إلى ربطها بالدلالة واجهوا صعوبات ما تزال قائمة حتى وقتنا الحاضر، وذلك بالنظر إلى أصغر لفظ يدلّ على معنى مفرد. وهو ما جعل تحديد الكلمة يُواجه صعوبة في البحث اللساني، إذ لا مناص من تعريفها انطلاقاً من شكلها أو دلالتها، وكلاهما يثير من الإشكال ما يستعصي على البحث اللساني، فما هي أبرز الإشكالات التي يثيرها التعريفان؟

I - 1 - 1 - التعريف بالشكل: إذا اعتبرنا الكلمة شكلاً يتجسد خارجياً بمعزل عن غيره، سواء من حيث الصوت أو الكتابة، فإننا سنواجه صعوبات تتمثل في خلطنا بين الجُمْل والكلمات، إذ الجملة - حالة النطق - كيان صوتي مستقل، ولذلك لا يمكن اعتبار الكلمة وحدة صوتية ماثلة بين سكتتين مثلاً.

وإذا اعتمدنا الكتابة فقلنا: إن الكلمة هي الرمز المستقل كتابة، أو المفصول عن غيره كتابة، فإننا بذلك نجعل كل واحد من الصوامت (الفونيمات) في كلمة: "دَرْسٌ" كلمات، فتكون ثلاث كلمات، وإذا زدنا التعريف فقلنا: الكلمة رمز مستقل كتابة ومفصول عن غيره ببياض مثلا، فإننا سنواجه كلمات لا يُمكن إخضاعها لهذه القاعدة، على نحو "أرضهم - أرضهم - دارهم - دارهم" في البيت الشعري الآتي لابن شرف القيرواني:

وَأَرْضِهِمْ مَا دُمْتُ فِي أَرْضِهِمْ وَدَارِهِمْ مَا دُمْتُ فِي دَارِهِمْ

إذ كيف يُفصل بين هذه الكلمات اعتمادا على شكل الكتابة، وما الذي يجعل "أرضهم" الأولى تتكون من: فعل (رض ي) ومأمور يُطلب منه القيام بالفعل، يُعرف في النحو العربي بأنه فاعل باعتبار ما يكون، دَلَّت عليه بنية الفعل (المرج بين الصوامت والصوائت)، ومفعول به "هم" المراد من المأمور إيقاع الفعل به، وتحقق المفعولية به مرهون بتحقيق الفاعلية للمأمور أصلا. أما إنجاز فعل الأمر فهو أمر قد تحقق من المتكلم بمجرد التلفظ.

وما الذي يجعل الناظر في هذه الكلمات يُميّز بين هذه المستويات اعتمادا على الفصل بينها شكليا؟.

لم يجد اللسانيون جوابا كافيا لهذا السؤال، ولعل ذلك ما دفعهم إلى التملّص منه والالتجاء إلى التعريف اعتمادا على الدلالة، فكيف عرفوا الكلمة اعتمادا على دلالتها؟

I - 1 - 2 - التعريف بالدلالة: كان البُعد الدلالي للكلمة من الأمور التي ارتكزت عليها تعريفات نحويي العرب لمفهوم الكلمة قديما، وهو ما يعني وعيهم بما يثيره هذا المفهوم. وقد كان التفاوت في إدراك إشكالات الكلمة بارزا بين نحاة العرب، إذ نرى بعضهم يطلق تعريفاته وكأنها مسلمات، في حين نرى آخرين يحللون هذه التعريفات ويُقرّون بصعوبة تحديد مفهوم الكلمة.

ويعتبر الاستراباذي من أكثر النحويين وعيا في هذا المنحى، فقد ناقش تعريفات النحويين التي تعتبر الكلمة: "لفظ وضع لمعنى مفرد⁴"، أو "اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع⁵"، وهذه التعريفات تستبعد الكتابة، وتعتمد اللفظ والوضع والمعنى بدلا منها، وإذا ما أردنا فحص هذه المفاهيم فإنه يتعين علينا تحديد كل واحد منها على حدة.

لفظاً: في هذا المقام مُختص بما يُخرج من الفم، واللفظ "لغة الرمي والترك، يقال لفظت الرحا الدقيق إذا رمت به من داخل إلى خارج، ولفظت الدابة الحشيش إذا تركته⁶"، وهو ما يعني اختصاصه بالفم وعدم اشتراط الإفادة، وبالتالي فإنّ "كل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة⁷"، لأن الكلمة لا تصدق على كل لفظة، وإنما تصدق على اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، كما تقدم.

وُضع: يُثير مفهوم الوضع كثيرا من الإشكالات ليس هذا محل تناولها، وإنما القصد هنا إلى مفهومه انطلاقاً من تعريف الكلمة، والذي يعني في هذا المقام القصد، أي وضع الكلمات للدلالة على معانيها، ف"وضع اللفظ جعله أولاً للمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئاً عليه بين قوم⁸"، فهو بهذا المعنى "تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني⁹"، وهذا التخصيص أو التلازم، هو الذي دفع إلى التعريف انطلاقاً من المعنى المفرد.

لمعنى مفرد: من الصعب أن تُصادف كلمة تدلّ على معنى مفرد، إذا ما استثنينا بعض الأدوات والضمائر وأسماء الأعلام وأشياء من هذا القبيل. فلو أخذنا كلمة "الرجل" مثلاً فإنّ التعريف يدل على معنى التعيين، والحروف المكونة للكلمة تدل على الجنس، ولو جردناها من التعريف فقلنا: "رجل" فإنّ التنكير معنى، ودلالة المكونات على الجنس كذلك معنى، ولعلّ هذا ما دفع الاستراباذي إلى تعريف الكلمة اعتماداً على دلالة أجزاء اللفظ، وذلك عند شرحه لتعريف ابن الحاجب للكلمة، حيث وصف الاستراباذي المعنى المفرد بأنه "المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه¹⁰"، وهذا التعريف نجده عند الغزالي حيث اعتبر المعنى المفرد (الكلمة): "الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على شيء

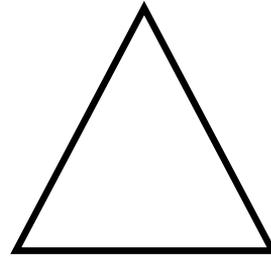
أصلاً. حين هو جزؤه كقولك (عيسى) و(إنسان) فإن جزأي عيسى وهما (عي) و (سى) وجزأي إنسان وهما (إن) و (سان) ما يراد بشيء منهما الدلالة على شيء أصلاً¹¹، وهو نوعٌ من المقابلة إذ بدأ يصف المركب. وقد لاحظ الاستراباذي إمكانية الاعتراض عليه بالكلمات المجموعة والمنسوبة، وكذلك المثني، كـ"مسلمان ومسلمون وبصري" وقد اعتبر أن هذه الكلمات مفردات صارت من شدة الامتزاج ككلمة واحد، لأن الحروف الدوال على المعنى في الكلمات السابقة لا يمكن أن تستقل. وقد لاحظ أن الاستشكال سيبقى يلاحق هذا التعريف، إذ كيف تُعامل الفعل الماضي مثلاً، "لأنه كلمة بلا خلاف مع أن الحدث مدلول حروفه المرتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعية وضعا معيناً، والحركات مما يتلفظ به، فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه ... وكذا المصغر ولا يصح أن ندعي هاهنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة، وكما يصح أن ندعي في الحركات الإعرابية، فالاعتراض بهذه الكلم وارد¹²"، وقد لجأ إلى مراجعة تعريف اللفظ المركب ليكون أكثر تماسكا من التعريف السابق، وليكون إدراكه كذلك إدراكاً لنقيضه، واعتبر اللفظ المركب "هو ما يدل جزؤه على جزء معناه وأحد الجزأين متعقب للآخر¹³"، فالكلمات الماضية "الفعل الماضي - المنسوب (بصري)" لا تدخل في المركب بهذا الاعتبار، إذ لا ينطبق عليهما التعريف بعد مراجعته، إذ لا تعاقب بين مكوناتها، فالفعل الماضي مثلاً أجزاؤه تُسمع في آن واحد، ولا يُمكن تأخر دلالة بنائه عن دلالة مكوناته (حروفه).

والحقيقة أن الكلمة لا يُمكن اعتبارها أصغر وحدة تدل على معنى مفرد، وهو ما دفع اللسانيين المحدثين إلى القول بأن "أصغر وحدة للمعنى في اللغة هي "المورفيم أو المورفم Morphème" أو وحدة المعنى. وقد تكون "المورفيمات" كلمات أو أجزاءً من الكلمات، أو كلمات بداية Prèfixes أو كلمات لاحقة Suffixes، (كلمات

البداية يختلف معناها حسب اللغة) أو قد تكون الروابط بينها جميعا 14". ولا تعني صعوبة مفهوم الكلمة أنها أقصيت في مجال البحث اللساني بل ما تزال تفرض نفسها كأداة تحليل، وخصوصا في الدراسات العربية.

I - 2 - إحالة الكلمة: اهتم الباحثون قديما وحديثا بالدلالة حتى اشتهرت في حقول معرفية عدّة، كالأصول والبيان والمنطق واللسانيات المعاصرة، وليس ذكرنا لها هنا ذكرا تفصيليا، بقدر ما هو إشارة إلى بعض الجوانب التي سَنبني عليها فيما بعد ما نحن بصدده، وقد اشتهر في اللسانيات الحديثة مصطلح "المثلث الإشاري" الذي طوّره كلٌّ من "ريشاردز Richards" و "أوغدن Ogden" عن "دي سوسير De Saussure"، وذلك في كتابهما "معنى المعنى The Meaning of Meaning"، وقد صوّرا الدليل اللساني في شكل ثلاثي 15 يمكن تمثيله في الشكل (1) أدناه:

الرمز Symbole



المرجع Référent

الفكرة Pensée

بحيث يشير الرمز إلى الدال فيكون مرتبطا بالنطق، وتكون الفكرة مُرتبطة بما يتصور في الذهن بناء على فهم الرمز، ويكون المرجع هو ما يُمثّل الفكرة في الشكل الخارجي. وقد كان "دي سوسير De Saussure" يعتبر العلامة ثنائية المبنى، تتألف من صورة سمعية كوستيكية "image acoustique" ومفهوم "concept". ويعتبر العلاقة بين "الرمز" وما يحيل إليه اعتبارية تماما.

وانطلاقاً من هذا التصوّر فإن لكل "رمز" دلالة، ومن خلال تحصيل عدد "الرموز" المشيرة يتكوّن المعجم الذهني، لكل فرد.

وتتأثر المفردات التي هي بمثابة المخزون المعجمي، بتغير "الفونيمات"، فبتغيير واحد من مكونات "الرمز" تتغير الفكرة، وهو ما يعني أنّ البناء اللغوي بناء ذو طبيعة متكاملة ومتناسقة، تعمل وفق ضوابط مُحدّدة، وتسلك طريق التدرّج في بنائها الكليّ، حيث يتم بناء المفردات من خلال تضامّ الصوامت، وبناء الجمل من خلال تضام المفردات.

II. المعنى: سبق أن بيّنا أنّ النظام النحوي العربي يربط مفهوم "الدلالة" بالمفردة ويربط مفهوم "المعنى" بالتركيب، وذلك باعتبار أن المفردات وُضعت للدلالة على مُعيّن، وأما التركيب فلم يُوضع، وإنما وُضعت المفردات والقواعد التي تحكم التركيب، وهو ما يُفسّر ارتباط التركيب بالمعنى، ذلك أنّ المعنى لا يُمكن حصره، فلو وُضع ما يدلُّ عليه للزم من ذلك حصر المعنى، وهو ما لم يُقل به قائل.

وللتركيب قوانين محددة يلزم احترامها، ولا سبيل إلى ذلك دون "أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها"16، وللغة العربية في ذلك طُرُقٌ معلومة، لا تعدو "تعلّق اسم باسم وتعلّق اسم بفعل وتعلّق حرف بهما"17، وتنتج المعاني المختلفة حسب ضروب التركيب اعتماداً على المحالّ، وطبيعة الوحدات التي تشغل تلك المحالّ.

ثانياً: اللغة وطبيعة التداول: إذا كانت اللغة في بُعدها النظري المقتنّ تعمل على تحصيل المعنى انطلاقاً مما تقدم، فهل معنى ذلك أنّ كلّ تركيب يرمي إلى تحقيق معنى واحد؟ أم أنّه قد يحمّل معانيّ عدة، وأوجها تفسيرية مُتنوعة؟ وكيف يُمكن للمُخاطَب التعامل مع الأوجه المعنوية المختلفة التي يحملها التركيب الواحد إن كان حمله إياها ممكنًا؟ وهل تعدّد المعنى في التركيب الواحد - إن أمكن - هو نتاج المكونات التركيبية أم هي

أمور خارجة عن اللغة؟ ثم ألا يُعتَبَر الغموض في التعبير عن المعاني مقصداً كلامياً، مما يجعل المستخدم يسعى لتحقيقه من خلال خداع المخاطب وتشويش المعنى؟.

1 - الخداع بالقواعد اللغوية: نقصد بالقواعد اللغوية ما يدرسه اللغويون في

أبواب مُختلفة في ثرائنا العربي، وسنقتصر من ذلك على ما يلي:

1 - 1 - الخداع بالإعراب: يصف كثير من النحويين الإعراب بأنه وسيلة

لجلب المعاني والتمييز بينها، فقد عرفه ابن جني بأنه: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"18، وذكر السيوطي أنه ظاهر كلام سيويه19. وإذا كان الإعراب هو أهم مؤشرات المعنى في اللغة العربية، فإنه يُمكن استخدامه كوسيلة للتحايل على المخاطب، من أجل التأثير في سلوكه، أو تغيير موقفه تجاه قضية ما.

ومن هذا القبيل ما روي من "أن عبد الملك بن مروان قبض على رجل كان من أتباع شبيب الخارجي، فقال له: ألسنت القائل؟:

(من الطويل)

وَمِنَّا سُوَيْدٌ وَالْبُطَيْئُ وَقَعَبٌ وَمِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبٌ

فقال الرجل إنما قلت: "أمير المؤمنين" أي يا أمير المؤمنين، فأمر بتخليه سبيله"20؛ فكان تغيير الحركة الإعرابية تغييراً للعالم الخارجي، وتأثيراً في سلوك المخاطب، وفي ردّة فعله، وذلك لأنّ الرفع خروج عن طاعة الأمير، والنصب إقرار بطاعته، وإذا كان مثل هذا النوع متوقّع في الشعر الذي يخضع لضوابط فنية تُقيده ولا يُؤثر في خصائصه، فإنه في الاستخدام العادي سيكون أكثر وأسهل. ويكفي أن تتأمل الجملتين (1) و (2) أدناه:

ج 1 - أنا قاتلُ أباك

ج2 - أنا قاتلُ أبيك

يُمكن لمن أدين قضائياً بتهمة القتل، بالجملة (2) أن يتَّخذ الجملة (1) وسيلة لتخفيف عقوبته والهروب من الاعتراف، ليتحوَّل من مُقرِّ بالقتل، إلى مُهدِّدٍ به.

1 - 2 - الخداع بالتورية: تُعرف التورية في البلاغة العربية بأنها تعتمد على لفظ

مفردٍ - يذكره المتكلم - له معنيان، أحدهما قريب ظاهرٌ غيرُ مُراد، وثانيهما بعيدٌ خفي مُرادٌ. وهو ما يعني أنَّها تُختصُّ بالتركيب، إذ مؤشرات المعنيين لا بُدَّ من أن تكون مُتضمَّنة في سياق تركيبِي، وبذلك نفهم إمكانية حَمَلِ التركيب الواحد أكثرَ من معنى، مما يجعل المخاطبَ عُرضةً لتشويش الفهم.

ويمنحنا هذا النوعُ من الاستخدامِ فَرَضِيَّةً مَفادها أنَّ المتكلمَ لا يسعى في جميع أحواله لأنَّ يلتقي قصده وفهمَ المخاطبِ، إذ لو كان يسعى إلى الالتقاء هذا، لسلك طريقةً ذات وجهٍ مُحدَّد تُوجِّهُ المخاطبَ بشكل تلقائي، وهو الطريق الأصلي الخطي، لأنه "لما كان المقصود من التخاطب التقاء قصد المتكلم وفهم المخاطب على معنى واحد، كان أصح الإفهام وأسعد الناس بالخطاب ما التقى فيه فهم السامع ومُراد المتكلم 21"، ولو تأملنا البيتين التاليين . لسراج الدين الوراق . لرأينا كيف أنَّ إخفاء المعنى غرض من أغراض الخطاب، وهو ما يعني أن الخفاء معنى:

أصونُ أديمٍ وجهي عن أناسٍ لقاء الموتِ عندهمُ الأديبُ

وربُّ الشعرِ عندهمُ بغيضٌ ولو وافي به همُّ (حبيب)

فلو تأملنا كلمة "حبيب" لرأينا أنَّها تدلُّ على معنيين، بعيدُهما المراد هو "أبو تمام حبيب بن أوس" الشاعر المعروف، وقد حاول الشاعر إخفاء هذا المعنى وخداع السامع بكلمة "بغيض" ليتبادر إلى ذهنه أنَّ المعنى المراد من كلمة "حبيب" هو المحبوب.

2 - إرباك المعنى بطروف الخطاب: تهتم حقول معرفية عديدة بالمقام، وتُعتبر "التداولية Pragmatique" أهمّ الحقول المعرفية التي اعتنت بمقام الخطاب، باعتباره المجدّد للمعاني الكلامية في إطار تداولها بين متكلم ومُخاطَب، فهي تهتمّ بجميع ظروف الخطاب، لذا عرفها "شارل موريس Charles Morris" بأنها "جزء من السيميائية التي تُعالج العلاقة بين العلامات ومُستخدمي هذه العلامات 22"، وهو ما يعني النظر إلى حالة طرفي الخطاب النفسية والاجتماعية والعرفية... إلخ. إذ كلُّ ما يحفُّ بالخطاب يُؤثّر في المعنى، وسنكتفي ببعض الأمثلة، لتوضيح ما تقدم. لننظر في الجمل (3) و (4) و (5) التالية:

ج3 - اضربه إن استطعت

ج4 - أنت مجدُّ مجتهد

ج5 - أهذا أميركم؟

المعنى الحرفي للجملة (3) هو الأمر بالضرب المعلق على القدرة. غير أنّ هذه الجملة في مقام مُعيّن تدلُّ على التهديد. وقد ورد هذا النوع من التعبير في القرآن الكريم، ولعل منه قول الله تعالى في سورة الدخان: [[ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ (49)]]، يتّضح أنّ المراد ليس الدلالة الحرفية لـ"إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ"، إذ كيف يكون عزيزا وهو في جهنم؛ لكنّ المقام يدلُّ على إرادة التوبيخ والإهانة.

وأما الجملة (4) فإنها إذا صدرت من أستاذ تجاه طالب قد رَسَبَ في الامتحان مثلا، فلا يُمكن اعتبار الدلالة الحرفية، بل لا شك أنّ المراد حينئذ التهكم أو العتاب. وكذلك الجملة (5) معناها الحرفي إنما هو الاستفهام، ولا يكون الاستفهام في الأصل إلا عن جهل، لكنها في مقام مُعيّن قد تدل على الاحتقار، وقد تدل في مقام مُخالف على الإعجاب.

وهو ما يعني أنّ التركيب قد يكتسب من مقامه معنى غير معناه الحرفي النحوي، ويتلون بتلون ذلك المقام.

وإذا أردنا تمثيل الجُمْل المتقدمة مقاميا وسياقيا فيمكن أن نَفترض ما يلي:

المعنى التركيبي = معنى المفردات + معنى تعالقتها = 2

المعنى المقامي = حال المتكلم + حال المخاطب + ظروف الخطاب = 3

المعنى المقصود = 3 + 2 = 5

لأن المعنى المقصود إنما هو نتاج المعنى التركيبي، بالإضافة إلى المعنى المقامي، مع أنهما يتفاوتان في التأثير في معنى الجُمْل الآنفة، وهو ما جعلنا نفترض أن المعنى التركيبي درجتان، والمعنى المقامي ثلاث درجات.

خاتمة: انطلاقا مما تقدم يُمكن أن نُسجّل النقاط التالية:

*الدلالة مستوى إفرادي ينتج من تضام متتاليات صوتية.

*المعنى مستوى تركيبى ينتج من تضام وحدات معجمية.

*الوحدة المعجمية مُتعددة الدلالة.

*التركيب يُفترض أن يكون أحادي المعنى.

*التركيب قابل لتعدد المعنى.

*تعدد المعنى التركيبى يرجع في بعض أحيانه إلى السياق، وفي البعض الآخر إلى

المقام.

*هناك بعض المؤشرات التي تفكُّ شفرة القصد بعضها لفظي وبعضها مقامي.

*اللغة محكمة بالقصد، والقصد قد يكون إلى الغموض أميل منه إلى البيان

والوضوح.

*اللغة أداة للغموض ولجلاء الغموض؛ الأول محكومٌ بقصد المتكلم، والثاني محكوم

بمدى فهم المخاطب للمقام والسياق.

الهوامش

1 . Bloch, B. and Trager, G.L. Outline of linguistic Analysis, Baltimore, Waverly press. 1942. P.5

2 . زغبوش بنعيسى، الذاكرة واللغة مقارنة علم النفس المعرفي للذاكرة المعجمية وامتداداتها التربوية، علم الكتب الحديث، ط1 / 1429 هـ . 2008م ص 276

3 . هبيل يسر، الإحالة بين اللغة والخطاب، الدار التونسية للكتاب، ط1 / 2017م ص 28 . 29

4 . رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، المملكة العربية السعودية، ط غ، ص 3

5 . الإيضاح في شرح المفصل، سابق ص 59

6 . الأستاذ أحمد بن محمد المامي اليعقوبي، تقريب طرة ابن بونه على ألفية ابن مالك في النحو، ط غ، الجزء الأول ص 5

7 . الكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة، سابق ص 11

8 . شرح الرضي لكافية ابن الحاجب سابق ص 4، انظر كذلك الكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة، سابق ص 13

9 . أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية ج 1 ص 38

10 . شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، سابق ص 5

11 . أبو حامد الغزالي، معيار العلم، شرح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1410 هـ 1990م ص 49

12 . شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، سابق ص 9

13 . السابق ص 10

- 14 . امتثال زين الدين، علم النفس المعرفي وصف ودراسة الهندسة المعرفية والوظائف العقلية، دار المنهل اللبناني، ط1/ 2007م. 1427هـ ص 132
- 15 . Génot Gérard (1984) Grammaire et récit, essai de linguistique textuelle, Nanterre. P.63
- 16 . الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق د. عبد الحميد هندراوي، منشورات علي بيضون دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ 2001م ص 60
- 17 . نفسه ص 8
- 18 . الخصائص ج 1/ص 35
- 19 . يمكن الرجوع إلى: الأشباه والنظائر في النحو 159/1
- 20 . عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر، الطبعة الأولى 1419هـ 1998م ص 204
- 21 . ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلّة، تحقيق علي بن محمد الدخيل، دار العاصمة، ط3/ 1418هـ. 1998م ص 500 . 501
- 22 - Fondements des théories des signes, Charles Morris, in langage. n 35. Septembre 1974. P19

قائمة المصادر والمراجع:

- 1 * زغبوش بنعيسى، الذاكرة واللغة مقارنة علم النفس المعرفي للذاكرة المعجمية وامتداداتها التربوية، علم الكتب الحديث، ط1/ 1429هـ. 2008م
- 2 * هبيل يسر، الإحالة بين اللغة والخطاب، الدار التونسية للكتاب، ط1/ 2017م

- 3* رضي الدين الاسترابادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د.حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، المملكة العربية السعودية.
- 4* الأستاذ أحمد بن محمد المامي يعقوبي، تقريب طرة ابن بونه على ألفية ابن مالك في النحو، الجزء الأول
- 5* محمد الهادي عياد، الكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة، مركز النشر الجامعي 2010م
- 6* أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية ج1
- 7* أبو حامد الغزالي، معيار العلم، شرح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1410هـ 1990م
- 8* امتثال زين الدين، علم النفس المعرفي وصف ودراسة الهندسة المعرفية والوظائف العقلية، دار المنهل اللبناني، ط1/ 2007م. 1427هـ
- 9* الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، منشورات علي بيضون دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ 2001م
- 10* ابن هشام، الأشباه والنظائر في النحو، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق 1407هـ 1987م، ج1
- 11* عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر، الطبعة الأولى 1419هـ 1998م
- 12* ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسله على الجهمية والمعطله، تحقيق علي بن محمد الدخيل، دار العاصمة، ط3/ 1418هـ. 1998م

13 * Fondements des théories des signes, Charles Morris, in langage. n 35. Septembre 1974.

14 * Bloch, B. and Trager, G.L. Outline of linguistic Analysis, Baltimore, Waverly press. 1942.

15 * Génot Gérard (1984) Grammaire et récit, essai de linguistique textuelle, Nanterre.